

تقييم برنامج خصخصة المؤسسات العمومية في الجزائر.
د. بن نعمون حمادو - جامعة قسنطينة 2

ملخص: جاء برنامج خصخصة المؤسسات العمومية في الجزائر كنتيجة حتمية للصعوبات المالية التي عرفت هذه المؤسسات نتيجة الاختلالات المالية التي عاشتها البلد ابتداء من منتصف ثمانينات القرن الماضي نتيجة الانخفاض الحاد لأسعار البترول ، و التي أرغمتها على بدأ عملية الإصلاح الاقتصادي بوضع ترتيبات قانونية تسمح بتصفية المؤسسات العمومية ،تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة 1994 و قانون الخوصصة لسنة 1995 وصولا إلى قانون الخوصصة لسنة 2001 ، لتتوقف عمليات الخوصصة بعد ذلك نتيجة صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 لما حملته من ترتيبات قانونية مقيدة لهذه العملية. فبرنامج خصخصة المؤسسات العمومية في الجزائر منذ انطلاقه إلى غاية اليوم لم يسفر سوى على حصيلة متواضعة، في المقابل شهد القطاع الخاص تطور كبير في بعض القطاعات الاقتصادية التي استحوذ بشكل شبه كلي على نشاطها، وأصبح بذلك يساهم بحوالي 60% من القيمة المضافة لمجموع القطاعات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: برنامج الخوصصة، الإصلاح الاقتصادي، الخوصصة الجزئية، الخوصصة الكلية ، صندوق النقد الدولي ، المؤسسات العمومية ، قانون الخوصصة.

Abstract:

The Privatization of public companies in Algeria was a result of the financial difficulties they had experienced and the crisis of external indebtedness that the country has witnessed since the mid-eighties, in the last century .The sharp drop in oil prices forced the government to initiate a process of economic reforms ,by establishing legal arrangements to allow the liquidation of public companies in the Supplementary Finance Law of 1994 , the Privatization Law of 1995 up to the Privatization Law of 2001, and were subsequently suspended after issuing the Supplementary Finance Law in 2009, which contained restrictive legal arrangements. Since its inception until now the privatization program, has resulted in only a modest outcome, on the other hand, the same period has witnessed a broadly rapid development of the private sector in some economic sectors, which has accounted for nearly 60% of the added value for all economic sectors.

Key Word: Privatization Program, Economic Reforms, Partial Privatization, Total Privatization, International Monetary Fund, Public Companies, Privatization Law.

مقدمة:

منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي سطرت الحكومات المتتالية في الجزائر العديد من البرامج لإصلاح القطاع العام، خاصة القطاع الصناعي منه، والتي لم تعط النتائج المنتظرة ولم تساهم في تحسين كفاءة القطاع بشكل محسوس. فبالرغم من كلفتها الباهظة التي تجاوزت 227,60 مليار دينار، تحملتها خزينة الدولة في الفترة ما بين 1980-1994، لم تسفر هذه البرامج على النتائج المنتظرة سواء في تحسين كفاءة المؤسسات العمومية، أو زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وبالنظر إلى النتائج الهزيلة التي أسفرت عليها عمليات الإصلاح وإعادة الهيكلة المتتالية التي مست مؤسسات القطاع العام، وتحت ضغط الوضعية المالية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر من جراء لأزمة البترولية لسنة 1986، وضغوط المؤسسات المالية الدولية نتيجة تراكم المديونية الخارجية، أجبرت السلطات الجزائرية على الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية و باشرت منذ سنة 1994 عملية التحضير لبرنامج الخصصة من خلال إصدار العديد من النصوص القانونية، كما بدأت فعلا منذ ذلك التاريخ بحل وخصوصة عدد كبير من المؤسسات العمومية. و هذه الورقة البحثية تحاول الإجابة على التساؤل التالي:

- ماهية طبيعة برنامج خصصة المؤسسات العمومية في الجزائر، و ما مدى نجاحه في

تحقيق الأهداف التي سطرت له ؟

وللإجابة على هذا التساؤل، تناولنا التطور الذي عرفه الإطار القانوني للخصصة منذ 1994 وكذلك النتائج التي حققها هذا البرنامج إلى غاية اليوم.

أولا: تطور الإطار القانوني لسياسة الخصصة في الجزائر

تبنت السلطات الجزائرية منذ 1994 العديد من النصوص القانونية التي كانت تهدف لإعادة تنظيم نشاط القطاع العام بمنحه المزيد من الحرية، وصولا إلى صدور قانون الخصصة سنة 1995، و ما تلاه من ترتيبات قانونية تنظم هذه العملية. و يمكن توضيح ذلك من خلال العرض التالي :

1- قانون المالية التكميلي لسنة 1994:

كانت أولى الترتيبات القانونية التي تنسجم مع التوجه الجديد ، هي تلك التي نص عليها القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 ، المتضمن للقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الذي أعطى لأول مرة نوعا من الحرية للمؤسسات العمومية في مجال التسيير و اتخاذ القرار. هذه الإصلاحات التي أدخلت على المؤسسات العمومية، بموجب التعديلات القانونية السابقة، عرفت "**بالخصخصة الشكلية Privatisation formelle**"، لأنها أدخلت إلى المؤسسة العمومية الجزائرية أساليب التنظيم و التسيير المتبعة من القطاع الخاص (Sadi, 2003, p. 52)، إذ يعتبر أن خصخصة الإدارة ، بمنح المؤسسة العمومية الاستقلالية و تغيير شكلها القانوني و اعتمادها لطرق التسيير التجارية ، خطوة ضرورية للوصول بعد ذلك إلى مرحلة بيع الأسهم ، أي الخصخصة الفعلية. (Rapp.L, 1986, p. 118) و قد سجل تقدم كبيراً خلال سنة 1994 في اتجاه سياسة الخصخصة وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي ، تمثل في التدابير والإجراءات الجديدة التي جاءت في قانون المالية التكميلي بموجب المرسوم التشريعي رقم 08/94 المؤرخ في 26 ماي 1994 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 33، 1994). فقد نصت المادة 24 و 25 من هذا القانون على فتح المجال للمؤسسات العمومية للتنازل عن أصولها للأشخاص الطبيعيين و المعنويين من القطاع الخاص، وأعطى لهذه المؤسسات كذلك الحق في فتح رأسمالها لمؤسسات القطاع الخاص ، ووصفت هذه المرحلة بـ"**الخصخصة الصامتة Privatisation silencieuse**" (Sadi, 2003, p. 86)، أو "**الخصخصة الجزئية Privatisation partielle**" (Sadi, 2003, p. 109).

ويرجع سبب اختيار هذا النوع من الخصخصة إلى المعارضة الشديدة التي أبدتها كل من الطبقة العمالية و الأحزاب السياسية لهذه السياسة في تلك الفترة الحساسة من تاريخ الجزائر ، حيث وصفت محاولات الحكومة في التقليل من عبء القطاع العام بعملية التفريط في المكتسبات الوطنية و الرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

2 - قانون الخصخصة لسنة 1995 :

في سنة 1995 ، و بعد جدال و تردد كبيرين ، صدر عن المجلس الوطني الانتقالي أول إطار قانوني يتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية . وقد تضمن القانون الذي صدر بموجب الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 48، 1995) ،

كل الجوانب القانونية و التنظيمية لسياسة خصخصة المؤسسات العمومية منها أساليب الخصخصة، حيث وضحت أن بإمكان المؤسسة العمومية أن تتصرف بالبيع في كل أو جزء من أصولها ، أن تباع رأس مالها كلياً أو جزئياً أي ان الخصخصة يمكن أن تكون كلية أو جزئية و خصخصة التسيير. كما حدد القانون القطاعات المعنية بعملية الخصخصة ، ونص على أن المؤسسات العمومية المعنية هي تلك المؤسسات التي تعمل في القطاعات التنافسية ما يدل بوضوح أن هذا القانون جاء فقط من أجل تقليص حجم القطاع العام و لم تكن هناك نية لخصصته بالكامل. فقد استثنى النص في هذه المرحلة باقي القطاعات أي: البنوك، الصناعات المنجمية ، قطاع المحروقات ، صناعات التعدين، الصناعات الحديدية ، النقل الجوي و بالسكك الحديدية ، قطاع المواصلات. و القطاعات السابقة إما قطاعات استراتيجية، مثل المحروقات ، أو قطاعات غير تنافسية مثل النقل الجوي و بالسكك الحديدية . وهذا دليل على رغبة السلطات في إبقاء سيطرتها على الاقتصاد من خلال عدم التفريط في المؤسسات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني.

إن الظروف الاقتصادية و السياسية التي أحاطت بصدر القانون 95-22 ، بالإضافة إلى عدم وضوح الرؤية و نقص التجربة و غياب لإرادة الفعلية لدى الطبقة السياسية في المضي في عملية الخصخصة ، كلها كانت سببا في النقائص و الثغرات العديدة التي تخللت هذا القانون عند صدوره . و منه كان من الضروري إجراء بعض التعديلات على القانون السابق قبل الشروع في تطبيقه ، لدى جاء الأمر 97-12 المؤرخ في 19 مارس 1997 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 15، 1997) المعادل و المتمم للأمر 95-22 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية. واشتمل هذا الأمر على تعديلات مست 10 مواد من القانون 95-22 ، حاول المشرع من خلالها توضيح بعض المسائل و تدارك بعض الثغرات بالموازاة مع إضفاء بعض المرونة على إجراءات الخصخصة . ومنح الأمر العديد من المزايا للمستثمرين بغرض إعطاء دفعة قوية لعملية الخصخصة ، حيث ألغى السهم النوعي الذي كان يمنح الدولة حق التدخل في المؤسسة العمومية بعد خصصتها و أدرج ترتيبات قانونية جديدة بالنسبة للتنازل لفائدة عمال المؤسسة العمومية المخصوصة.

3- قانون 1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة:

صدر هذا القانون بموجب الأمر 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 55، 1995)، و المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، هذا القانون وضع القواعد الخاصة بتنظيم و تسيير و مراقبة الأموال العمومية التي تحوزها الدولة في شكل أسهم أو قيم منقولة أخرى تمثل رأس مال الشركات التجارية العمومية. و جاء في هذا القانون أن المؤسسة العمومية الاقتصادية ، أصبحت مؤسسة خاضعة للقانون العام يمكن التنازل عن ذمتها المالية، ويخضع انشاؤها و تسييرها و تنظيمها للأشكال الخاصة بشركات رؤوس الأموال المنصوص عليها في القانون التجاري . و عقب صدور هذا القانون ، أنشأت 11 شركة قابضة عمومية ذات الطابع الوطني و 05 شركات قابضة جهوية ، تم تنظيمها وفقا لفروع متجانسة تضم كل واحدة منها من 60 إلى 170 مؤسسة عمومية اقتصادية .

و تجدر الإشارة في هذا السياق إلى إن الصلاحيات الواسعة التي منحت لصناديق المساهمة عند إنشائها ، جعلتها تفلت من سيطرة الدوائر السياسية و مراكز القرار، بحيث كان بإمكانها التنازل بحرية عن أصول المؤسسات العمومية في حين أن المالك الوحيد لها هي الدولة. و لذا سرعان ما تفتنت الدولة و السلطات السياسة لهذا الأمر و قامت باسترجاع هذه الصلاحيات الواسعة إليها مرة أخرى، و من تم يعتبر حل صناديق المساهمة بمثابة عملية سحب الثقة. فالجوء إلى الشركات القابضة ، لتحل محل صناديق المساهمة ، كان بغرض استعمالها كأداة لتكيف المؤسسة الاقتصادية العمومية مع التحولات العميقة التي مست المحيط العام ، و خطوة حتمية تسبق عملية الخصخصة ، فالشركات القابضة تسمح بالتكفل الجدي بالمؤسسات الاقتصادية العمومية المعنية ، والدولة في هذه الحالة أصبحت هي (Principal) ، وتمنح للشركات القابضة (Agent) صلاحيات استراتيجية مثل، إصلاح أوضاع المؤسسات العمومية المنتمية لها من خلال إعادة توجيه نشاطهم نحو النشاطات الأساسية ، حل المؤسسات الفاشلة و تخليص المؤسسات من النشاطات الثانوية، لكن تحت رقابة و توجيه المجلس الوطني لمساهمات الدولة. (Melbouci, 2008, pp. 295-296).

4- قانون الخصخصة و تنظيم المؤسسات العمومية لسنة 2001.

إن التعقيد الذي ميز النظام القانوني المتعلق بالخصخصة نتيجة تعدد الأطراف المتدخلة في العملية و تداخل صلاحياتها، يضاف إلى ذلك الطابع البيروقراطي و البطيء الذي ميز إجراءات

الخصصة و الشروط المعجزة التي فرضت على المستثمرين ، كل هذه الأسباب شكلت عراقيل كبيرة في وجه انطلاق عملية الخصصة و أظهرت محدودية هذا النظام القانوني. و بناء على ما سبق صدر قانون جديد ينظم سياسة الخصصة و تسيير المؤسسات العمومية ، هذا القانون تضمنه الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد47، 2001) ، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خصصتها .و يمكن تلخيص أهم ما جاء به هذا القانون مقارنة بسابقه في المحاور التالية :

- ✓ توسيع مجال الخصصة ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية دون أي استثناء.
- ✓ الجهات المكلفة بالخصصة.
- ✓ مختلف الجهات المكلفة بعمليات الخصصة هي: مجلس الوزراء، مجلس مساهمات، الوزارة المكلفة بالمساهمات ، لجنة مراقبة عمليات الخصصة، شركات تسيير مساهمات الدولة.
- ✓ اعتماد كافة أساليب الخصصة عكس القانون السابق.
- ✓ إجراءات لفائدة العاملينحفاظا على السلم الاجتماعي، وعملا على تمرير فكرة الخصصة التي كانت تلامي رفضا ومعاداة شديدة من قبل الاتحادات العمالية والمجتمع بشكل عام.

5- نصوص قانونية أخرى تتعلق بالخصصة و حل المؤسسات العمومية:

بالإضافة إلى القوانين السابقة والمراسيم التنفيذية التي صاحبها ، فقد صدرت العديد من النصوص القانونية الأخرى في الفترة بين (2001 – 2009) ، تتضمن الترتيبات العملية و تفاصيل المتعلقة بموضوع الخصصة و حل مؤسسات القطاع العام .ويبقى أهم هذه الترتيبات القانونية الأمر رقم 01/09 المؤرخ في 22 جويلية 2009 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، حيث جاء فيه أنه لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، كما ينص على ضرورة أن تتقيد الاستثمارات الأجنبية المنجزة بالشراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية بهذا الشرط، كما تطبق هذه الأحكام في حالة فتح رأسمال المؤسسة العمومية الاقتصادية على المساهمات الأجنبية، وهذا يوضح بشكل جلي التحول الجدري و الهام الذي طرأ على استراتيجية الخصصة في الجزائر ، فبعد أن منحت قوانين الخصصة السابقة حرية كبيرة للمستثمرين الأجانب ، قرار تسقيف المساهمة الأجنبية بـ 51% من رأسمال المؤسسة العمومية المفتوحة للخصصة، أي إلغاء الخصصة الكلية

لفائدة المستثمرين الأجانب ، في مقابل تفضيل التنازل للمستثمرين الجزائريين المقيمين ، كما وضعت قيود إضافية على المستثمر الأجنبي في مجال الخصخصة بمنح الدولة وكذا المؤسسات العمومية الاقتصادية حق الشفعة عند التنازل عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب، و هي إجراءات كانت سببا في تراجع وتيرة الخصخصة في الجزائر بل لتوقفها.

ثالثا: تقييم نتائج برنامج الخصخصة في الجزائر.

على ضوء استعراض مختلف النصوص القانونية التي صدرت من أجل تنظيم سياسة خصخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، ارتأينا عرض نتائج سياسة الخصخصة في الجزائر و فقا لثلاث مراحل متلاحقة ، هذه المراحل هي :

1 - مرحلة التردد و غياب الرؤية الاستراتيجية من 1994 إلى 2000 .

تفاهم المديونية الخارجية و تراجع عائدات تصدير المحروقات، أجبر الحكومة الجزائرية على قبول شروط صندوق النقد الدولي المتعلقة بإعادة الجدولة ، و التي كان على رأسها ضرورة التقليل من حجم القطاع العام و تطبيق سياسة الخصخصة. و تجدر الإشارة هنا إلى أن الجهود المالي الضخم الذي بدلته الدولة منذ الثمانينات ، ضمن مختلف المحاولات و البرامج لتطهير و تأهيل مؤسسات القطاع العمومي ، كلفها مبالغ طائلة قاربت 223,6 مليار دينار في الفترة ما بين 1988 - 1994 دون أي نتيجة تذكر، حيث كانت هذه المبالغ كفيلة لوحدها ببناء جهاز إنتاجي جديد . يضاف إلى ذلك مبلغ 670 مليار دينار لإعادة رسملة النظام المصرفي نتيجة العجز الذي أصابه بسبب القروض المتعثرة الممنوحة للمؤسسات القطاع العمومي (Sadi, 2003, p. 79). و كان البدا في عمليات الخصخصة الجزئية في ظل الترتيبات القانونية التي جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 1994 ، لكن بحلول سنة 1995 كان القطاع الوحيد الذي مسته إجراءات الخصخصة الجزئية هو قطاع السياحة، حيث أصدرت الحكومة عطاءات من أجل التنازل عن 05 فنادق عمومية تابعة لقطاع السياحة لم تدخل مرحلة الاستغلال بعد ، أربعة منها كانت قيد الانجاز . العملية لم تعرف صعوبات كبيرة في تقييم هذه الفنادق ، فالأمر يتعلق بتقييم مباني فقط دون الحاجة للاهتمام بالوضع المالية أو التكفل بمشكلة العمالة لأن هذه الفنادق لم تباشر

نشاطها بعد. لكن على رغم من ذلك فقد منيت العملية بالفشل لغياب عروض الشراء ، و من تم بقية العطاءات بدون نتيجة. (Tebani, 2011, p. 189)

في 15 فيفري 1995 ، ولغرض تجسيد توجيهات الحكومة المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي، نصب الوزير المكلف بإعادة الهيكلة الصناعية و المساهمة مجموعة عمل وزارية بغرض إعداد تقرير أولي حول اقتراحات مختلف الوزارات فيما يتعلق بالخصصة الجزئية للمؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة لقطاعهم ، وهذا بعد التشاور مع صناديق المساهمة و المؤسسات العمومية المعنية. و تضمن التقرير اقتراحات كل من قطاع الزراعة ، التجارة ، الصناعة و الطاقة ، السكن و التجهيز ، السياحة و الصناعات التقليدية ، في حين لم يقدم كل من قطاع النقل و القطاع المالي اقتراحاتهم بشأن الخصصة الجزئية . (Ministère de la restructuration industrielle et de la participation, 1995, pp. 1-7)

من خلال قراءة هذا التقرير يتبين أن الاتجاه العام كان نحو أسلوب بيع الأصول و عقود التسيير ، في حين أن أسلوب فتح رأس المال لم يلق إقبالا كبيرا لكون معظم المؤسسات المعنية لم تقم بمجهودات كافية من أجل التعرف على شركاء محتملين ، إضافة إلى أنها لم تقم بتقييم مالي و محاسبي جدي لأصولها . ومع هذا فكل المؤسسات التي اقترحت هذا الأسلوب حددت سقف المساهمة بـ 49% من رأسمال المؤسسة كأقصى حد. و الجدول التالي يبين مختلف الاقتراحات بشأن أساليب الخصصة الجزئية حسب كل قطاع:

الجدول رقم 01: أساليب الخصصة الجزئية المقترحة من قبل الوزارات المعنية

المجموع	عدد المؤسسات حسب كل أسلوب خصصة جزئية			الوزارات (القطاعات)
	فتح رأس المال	عقود التسيير	بيع الأصول	
47	09	16	22	وزارة الزراعة
82	24	19	39	وزارة الصناعة و الطاقة
53	11		42	وزارة التجارة
09	-	09	-	وزارة السياحة و الصناعات التقليدية
49	45		04	وزارة السكن والتجهيز
240	89	44	107	المجموع

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على : (Ministère de la restructuration industrielle et de la

0-participation, 1995, pp. 8-18)

في الشطر الثاني من سنة 1995 استمر الوضع الاقتصادي في التدهور و اشتدت الضغوط الخارجية في اتجاه تغيير السياسة الاقتصادية في الجزائر، و استجابة لتلك الضغوط صدر قانون الخوصصة رقم 95-22 الذي جاء بفكرة الخوصصة الكلية، كما وسع نطاقها لتشمل كل القطاعات تقريبا على رغم من الرفض و العدائية التي كانت تكن له أغلبية الطبقة السياسية والعمالية في الجزائر. وهذا ما يوضح بجلاء أن الحكومة لم تقرر تطبيق سياسة الخوصصة عن قناعة أو كخيار اقتصادي استراتيجي، وإنما أملت عليها الضغوط الخارجية والظروف الاقتصادية و السياسية و الأمنية الصعبة التي ميزت تلك المرحلة. و في محاولة لدفع عملية الخوصصة إلى الأمام، قررت الحكومة انشاء لجان قطاعية في كل وزارة و لجنة متابعة على مستوى الوزير المكلف بالمساهمات ، و هذا من أجل إعداد قائمة أولية للمؤسسات المرشحة للخوصصة وفقا لمختلف الأساليب .

ما بين شهر مارس و شهر أبريل 1996 ، و بعد اختيار مجموعة من المؤسسات العمومية التي تقرر الشروع في خوصصتها جزئيا ، حسبما جاء في الجدول السابق، أصدرت الحكومة حوالي 53 عطاء لخوصصة هذه المؤسسات عمومية التابعة لأربعة قطاعات هي : قطاع الصناعة، التجارة، السياحة و الزراعة. أغلبية هذه العطاءات تتعلق بعمليات بيع أصول المؤسسات العمومية (41) فتح رأسمال المؤسسات العمومية (04) و عقود تسيير أو خوصصة الإدارة (08) . فبنسبة لقطاع الصناعة كان من بين الفروع المعنية بهذه العملية هو فرع الصناعات النسيجية ، ببيع أصول 08 وحدات من شركة ECOTEX ، كما شملت هذه العملية كذلك خوصصة التسيير أو الإدارة في وحدات تابعة للمؤسسة العمومية للمنتجات الصيدلانية SAIDAL ، بالنسبة لقطاع السياحة فتعلق الأمر ببيع 13 فندق تابع للقطاع العام . أما بنسبة للخوصصة الجزئية عن طريق فتح رأس المال فمست بعض المؤسسات العمومية التابعة لقطاع الزراعة وهي : فتح نسبة 49 % من رأسمال الديوان الجهوي للحوم -غرب - (ORVO) ، و 20% من رأسمال المؤسسة الوطنية للعصائر و المعلبات الغذائية (ENAJAC) و 49 % من رأسمال الديوان الوطني لتطوير و تنمية الأحياء المائية(ONDPA) . (Tebani, 2011, p. 190)

كانت أولى المحاولات لبدية تطبيق ما جاء به القانون 95-22 بعد ثلاث سنوات من صدوره ، أي بصدور المرسوم التنفيذي 98-195 المؤرخ في 07 جوان 1998، المحدد للقائمة الأولى للمؤسسات العمومية المرشحة للخوصصة . هذه القائمة احتوت على 89 مؤسسة عمومية من

بين الـ 240 مؤسسة عمومية التي سبق اختيارها والتي تضم 385 وحدة انتاجية ، الوارد ذكرها في الجدول السابق ، وهي موزعة حسب القطاعات كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 02: عدد المؤسسات العمومية المقترحة للخصصة حسب القطاع

القطاع	عدد المؤسسات العمومية
الصناعات الغذائية	06
الصناعات الكهربائية و الإلكترونية	04
المؤسسات التجارية	08
الخدمات و الدراسات	09
السياحة	13
النقل	07
الصناعات الحديدية	06
صناعات مواد البناء	03
قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري	33
المجموع	89

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المرسوم التنفيذي 98-195 ، المؤرخ في 07 جوان 1998.

ضاف إلى المجموعة السابقة 65 مؤسسة عمومية اقتصادية ذات الطابع المحلي، وبالتالي يكون العدد الكلي للمؤسسات العمومية التي تم تحويلها ووضعها تحت وصاية المجلس الوطني للخصصة بغرض الشروع في عملية الخصصة ، 152 مؤسسة عمومية. لكن بطيء الاجراءات و متابعة البيروقراطية، عدم وضوح الرؤية، نقص التجربة وعدم التكفل الجدي بهذه المؤسسات و متابعة وضعها المالي، أوصل العديد منها إلى حالة التفكك المالي مما استدعى حلها قبل الشروع في عملية الخصصة. وهذا الإجراء مس 40 مؤسسة من بين المؤسسات السابقة، 11 مؤسسة منه تابعة لقطاع التجارة و هي وحدات تجارية لمؤسسة الأروقة الجزائرية EDGA، هذه المؤسسات سحبت من المجلس الوطني للخصصة و سلمت للجهات المختصة لإتمام إجراءات التصفية (المصفي ، محافظي البيع.....) من بين المؤسسات المتبقية وقع الاختيار على 59 مؤسسة عمومية لتكون أول دفعة تشملها إجراءات الخصصة وفقا للأمر 95-22 . فبعد الانتهاء من عملية التقييم أصدر المجلس الوطني للخصصة العطاءات الوطنية و الدولية بشأن خصصة هذه المؤسسات التي

تتكون من : 16 وحدة لإنتاج المياه المعدنية و المشروبات الغازية ، 23 مصنع للأجر، 09 محلات تجارية تابعة لمؤسسة ENAPAL، 11 فندق . بعد صدور العطاءات في الصحافة الوطنية ، تم سحب أكثر من 406 دفتر شروط و تقديم 108 عرض شراء وطني و دولي . القيمة الإجمالية لمجموع هذه العروض المقترحة بلغت 32 مليار دينار جزائري ، أو ما يعادل 530 مليون دولار أمريكي وفقا لسعر الصرف الرسمي لتلك الفترة. 25% منها صادرة عن مستثمرين و مؤسسات أجنب، 25% من عمال المؤسسات المعنية و 50% من مستثمرين خواص جزائريين (Sadi, 192, p. 2003). لكن على الرغم من اتمام كل الإجراءات القانونية ، الإدارية و المالية المتعلقة بهذه العروض و قيام معظم المستثمرين بدفع تسبيقات مالية معتبرة ، إلا أن التردد و وتعدد مراكز القرار أبقى هذه المحاولات الأولى للخصوصية معلقة لمدة طويلة قبل أن تلغى بعد ذلك ، على الرغم من المبالغ الطائلة التي صرفت على عملية التقييم . يمكننا أن نعتبر أن الاستثناء الوحيد هو النجاح النسبي الذي عرفته الخوصصة الجزئية للمؤسسات العمومية الاقتصادية التالية :

الجدول رقم 03 : المؤسسات العمومية التي شملتها الخوصصة الجزئية في الفترة ما بين

2001-1995

ملاحظة	أسلوب الخوصصة	الجهة المشترية	النسبة	تاريخ الخوصصة	النشاط	المؤسسات العمومية
-	خوصصة جزئية بفتح رأس المال من خلال السوق المالي OPV	اكتتاب عام	20%	1999	سياحة - فندقية	EL-Aourassi
-	خوصصة جزئية بفتح رأس المال من خلال السوق المالي OPV	اكتتاب عام	20%	1999	كيمياء - صيدلة	SAIDAL
انسحاب من البورصة بإعادة شراء أسهمها سنة 2008	زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة في السوق المالي	اكتتاب عام	20%	1998	صناعات غذائية	ERDIAD Sétif
استعمال الدولة حتى الشفعة و استرجاع المركب في سنة 2013	فتح رأس المال لمستثمر استراتيجي مقابل استثمار 50 مليار دينار لتحديث المعدات و الحفاظ على 22000 منصب عمل	ISPAT Group MITAL Inde	70%	2001	تعديين	SIDER el Hadjar
شراء ال40% الباقية من رأس المال مقابل 800 مليون دينار في ديسمبر 2008	فتح رأس المال لمستثمر استراتيجي مقابل تحديث المعدات و الاستفادة من العلامة التجارية	HENKEL France	60%	2000	كيمياء - منظفات	ENAD

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالمعلومات المنشورة من قبل المؤسسات المعنية وبمصادر مختلفة أخرى.

إن فشل الحكومة في تطبيق سياسة الخوصصة على نطاق واسع ، بالنظر لعدم تسجيل نتائج مشجعة في هذه الفترة ، تزامن مع حل عدد كبير من المؤسسات العمومية الوطنية و المحلية

التي أصبحت تعاني من وضعية مالية كارثية بسبب تراكم الخسائر و ديونها اتجاه البنوك. فأغلب هذه المؤسسات كانت متوقفة عن النشاط، أو في أحسن الأحوال لا تستغل إلا نسبة بسيطة من طاقتها الإنتاجية، وعاجزة عن دفع أجور عمالها ومستحقات الضمان الاجتماعي و الضرائب لعدة أشهر. فقبل الشروع في حل عدد من هذه المؤسسات ، ضختم الخزينة العمومية أزيد من 617مليار دينار جزائري لفائدة مؤسسات القطاع العام خلال الفترة 1994-1999 لغرض الإبقاء عليها و الحيلولة دون انهيارها و التكفل بعمالها:

جدول رقم 04: عدد المؤسسات العمومية الاقتصادية المنحلة حسب القطاعات للفترة بين 1994-1998

المجموع		المؤسسات العمومية الاقتصادية المحلية EPL		المؤسسات العمومية الاقتصادية EPE		القطاع الاقتصادي
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
2,83%	23	2,65%	18	2,7%	05	الزراعة
54,49%	443	56,41%	383	44,80%	60	الصناعة
30,63%	249	28,72%	195	40,30%	54	الأشغال العمومية و البناء
12,05%	98	12,22%	83	40,30%	15	الخدمات
100%	813	100%	679	100%	134	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Consiel National économique et social على CNES, 1999)

يتضح من الجدول السابق أن أغلبية المؤسسات العمومية الاقتصادية المحلّة ، سواء وطنية أو محلية ، تنتمي إلى قطاع الصناعة و أن العدد الأكبر من المؤسسات التي تم حلها، أي 697 مؤسسة (84%) هي عبارة عن مؤسسات عمومية اقتصادية محلية ، (هذه المؤسسات التي كان عددها مجلول سنة 1988 ما يقارب 1324 مؤسسة و توظف مجتمعة ما يقارب 219.506 عامل) معظمها تم التنازل عنها لصاح عمالها و هو ما أطلق عليه مصطلح 'الخصصة الداخلية' ، في حين أن باقي هذه المؤسسات تم التنازل عنها من خلال بيع أصولها لمستثمرين حواص ، وفقا لما أصبح يعرف بمصطلح 'الخصصة الخارجية' . حل المؤسسات العمومية كان فرصة لإنشاء عدد كبير من الشركات الخاصة الجديدة على أنقاضها ، أكثرها هي الشركات التي أنشأها عمال المؤسسات العمومية المحلّة أنفسهم . فالمؤسسات العمومية المحلية التي حلت و التي تقع تحت سلطة الشركات القابضة المحلية الخمس، تمخض عنها إنشاء أكثر من 1406 شركة جديدة، في حين

المؤسسات العمومية الاقتصادية المحلّة و التابعة للشركات القابضة القطاعية ، أنتجت 341 شركة جديدة . و من تم يكون العدد الكلي للشركات الجديدة المنبثقة عن المؤسسات العمومية المحلّة 1747 شركة توظف حوالي 30.000 عامل فقط من أصل 151.000 عامل مسرح كانت توظفهم المؤسسات العمومية المنحلّة.(Benmessaoud, 2010)

فبيع أصول المؤسسات العمومية الاقتصادية لعمالها جلب للخزينة العمومية موارد مالية معتبرة قدرت بـ 21,8 مليار دينار قسّطت على 20 سنة بمعدل 01 مليار دينار سنويا ، كما حصلت الخزينة العمومية مبلغ 10,7 مليار دينار من بيع باقي الأصول التي لم تبع للعاملين في المزاد العلني. لكن في مقابل هذه الإيرادات فقد استنزفت هذه المؤسسات مبلغ 15,2 مليار دينار في عمليات التطهير المالي و تكفل الخزينة بباقي الخسوم ، أي ما يمثل % 47 من قيمة الإيرادات. و بالتالي يستنتج مما سبق أن الهدف من بيع هذه المؤسسات العمومية لم يكن بالأساس من أجل جلب موارد جديدة للخزينة ، وإنما الهدف هو التخلص من هذه المؤسسات التي أصبح بقاؤها يشكل عبئا ماليا لا يطاق على كاهل خزينة الدولة (Sadi, 2003, p. 190)

2- مرحلة الانطلاقة الفعلية لبرنامج خوصصة المؤسسات العمومية 2001-2009 .

بعد مرحلة من التردد و غياب الإرادة في التكفل الجدي بسياسة الخوصصة ، انطلقت المرحلة الثانية من تطبيق سياسة الخوصصة في الجزائر على ضوء صدور قانون جديد يؤطر هذه العملية و هو القانون 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، الذي ألغى و عوض القانون 95-22 ، في محاولة لاستدراك النقائص التي تضمنها هذا القانون و كذا التعديلات التي أجريت عليه فيما بعد . فلوضع المالي المتردي الذي أصبحت تعيشه أغلبية المؤسسات العمومية و حالة التفكك المالي غير المسبوق ، أرغم السلطات السياسية على أخذ الأمور على محمل الجد و المضي قدما في عملية الخوصصة و تجنب البحث عن أنصاف الحلول. ففي سنة 2001 كان عدد المؤسسات العمومية التي تم انتقاؤها لأجل الخوصصة 1200 مؤسسة عمومية وطنية و محلية ، تنتمي إلى كافة القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى القطاع المالي ، توظف في مجموعها أكثر من 430.000 عامل (Tebani, 2011, p. 193) . وفي سنة 2003 أعلنت الحكومة أن من بين المؤسسات العمومية الاقتصادية، توجد 380 مؤسسة فقط قابلة للإنقاذ أما الباقية فهي

في حالة تفكك وعجز مالي كبيرين ، من بينها 51 مؤسسة عمومية اقتصادية مغلقة تنتظر عملية التصفية . أما عن البرنامج الإجمالي للخصصة، فضمن قائمة أولية تشمل 700 مؤسسة عمومية اقتصادية ، وقع اختيار الخبراء على 320 مؤسسة عمومية اقتصادية اعتبرت قابلة للخصصة خلال سنتين ، إضافة إلى قيام البنك الدولي بتمويل برنامج لدعم الخصصة بمبلغ 5 مليون دولار يشمل حوالي ثلاثون مؤسسة عمومية . وقد عرفت هذه السنة انطلاقة قوية لبرنامج الخصصة بإعلان وزير المساهمات و ترقية الاستثمار عبد الحميد ثمار ، أن وزارته تعترم خلال الأربع سنوات القادمة خصصة 31 مؤسسة عمومية من عن طريق البورصة بعد أن أنهى الخبراء المحليين و الأجانب عملية تهيئة هذه المؤسسات لهذه العملية المعقدة التي تتطلب دراسة معمقة للوضع المالي للمؤسسات المعنية، و انتقائها من بين المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تتمتع بوضع مالي سليم خلال الثلاث سنوات السابقة على الأقل، لكن العملية فشلت بعد ذلك لأسباب مختلفة من بينها ضعف السوق المالي في الجزائر و فشل التجربة السابقة المتمثلة في خصصة كل من مؤسسة صيدال، رياض سطيف و الأوراسي من خلال البورصة .

كما أعلنت الحكومة عن نيتها عن فتح بعض المؤسسات الكبيرة للمستثمرين الخواص المحليين و الأجانب ، من بينها المؤسسة الوطنية لنقل بالسكك الحديدية SNTF التي كانت توظف أن ذاك أكثر من 13.000 عامل ، على الرغم من استفادة هذه المؤسسة بمبلغ 50 مليار دينار على ثلاث سنوات ضمن برنامج الانعاش الاقتصادي الذي وضعته الحكومة ، لكن المعارضة الشديدة لنقابات العمالية وحركات الاضرابات المتكررة جعلت الحكومة تتراجع عن قرارها. (Le Quotidien d'oran, 18 janvier 2003)

و ما يبرز جدية الحكومة نسبيا في هذه المرحلة هو عدد المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تمت خصصتها بمختلف الأساليب في الفترة ما بين 2001-2009 ، مقارنة بالفترة السابقة ويمكن توضيح ذلك من الجدول التالي :

الجدول رقم 05: عدد المؤسسات العمومية الاقتصادية المخصصة وفقا لكل أسلوب خصصة في الفترة ما بين

2009-2002.

النسبة	الجموع	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
		0	18	68	62	50	07	05	01	0	أسلوب الخصصة
45,5%	211	0	18	68	62	50	07	05	01	0	خصصة كاملة
7,3%	34	0	01	07	12	11	02	01	0	0	خصصة جزئية (أكثر من 50%)

تقييم برنامج خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر .

2,8%	13	0	02	06	01	01	03	0	0	0	خوصصة جزئية (أقل من 50%)
16,4%	76	0	07	0	09	29	23	08	0	0	التنازل للعاملين
8,2%	38	0	01	09	02	04	10	04	03	05	الشراكة - Joint Venture
19,8%	92	0	07	20	30	18	13	02	01	01	بيع الأصول
100%	464	0	36	110	116	113	58	20	05	06	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Rabia) و (Ministère de l'industrie et de la promotion de l'investissement, 2011)

إن استعراض الأرقام الواردة في الجدول السابق تظهر أن عملية الخوصصة بدأت تتراجع منذ سنة 2003 لتتوقف بعد ذلك في سنة 2009 ، و يرجع المختصون ذلك إلى ما تضمنه قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، خاصة المادة 58 التي تلغي ضميا الخوصصة الكلية لفائدة المستثمرين الأجانب و تسقيفها بـ 51% من رأسمال المؤسسة العمومية المرشحة للخوصصة. و كذلك المادة 62 التي تعطي حق الشفعة للحكومة في شراء حصة المستثمر الأجنبي في المؤسسات العمومية المخوصصة ، عندما يقرر هذا الأخير بيعها. فعلى الرغم من أن هذه المرحلة عرفت الانطلاقة الفعلية لسياسة الخوصصة ، إلى أن النتائج المحققة لم تكن في مستوى الطموحات التي أعلنت عنها الحكومة . فمن أصل 1200 مؤسسة عمومية اقتصادية مرشحة للخوصصة لم يتم خوصصة إلى نهاية 2008 سوى 464 مؤسسة فقط أي أن البرنامج لم يحقق سوى 39% من الهدف المسطر.

في نفس السياق، تشير وزارة الصناعة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الاستثمار (سابقا) في تقاريرها لسنة 2010 إلى أنه من بين 464 مؤسسة عمومية مخوصصة المشار إليها أعلاه ، 23% بيعت للمستثمرين الأجانب و 77% للمستثمرين الخواص الجزائريين . كما يبين الجدول التالي توزيع المؤسسات العمومية المخوصصة حسب القطاعات الاقتصادية على النحو التالي:

الجدول رقم 06: توزيع المؤسسات العمومية المخوصصة في الفترة ما بين 2001-

2009 حسب القطاعات الاقتصادية

النسبة	العدد المؤسسات	القطاعات الاقتصادية
25%	116	البناء و الأشغال العمومية
22%	102	التجارة و التوزيع
18%	84	الصناعات الغذائية
16%	74	الخدمات و الفنادق
13%	60	الصناعة
04%	19	الطاقة و المناجم

تقييم برنامج خصصة المؤسسات العمومية في الجزائر .

02%	09	الكيمياء و الصيدلة
100%	464	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار (سابقا)، 2010)

الاستنتاج الذي يمكن التوصل إليه من خلال تحليل الأرقام السابقة هو أن المستثمرين ، بشكل عام، استهدفوا بالدرجة الأولى المؤسسات العمومية التي تنتمي إلى تلك القطاعات التي لا تتطلب استثمارات كبيرة و تحقق قيمة مضافة في الأجل القصير و المتوسط ، و تتمثل في مؤسسات قطاعي التجارة و التوزيع، و البناء و الأشغال العمومية. كذلك فإن احتلال مؤسسات قطاع البناء و الأشغال العمومية المرتبة الأولى ضمن المؤسسات العمومية المخصصة رجع بالأساس إلى اهتمام المستثمرين المحليين و الأجانب بهذا القطاع على وجه خاص . و يكمن السبب في أن السياسة الاقتصادية للجزائر في هذه الفترة ركزت على هذا القطاع و خصصت له استثمارات ضخمة سواء لقطاع السكن (مشروع بناء مليون سكن) أو الأشغال العمومية (الطريق السيار و الطرق الوطنية ، الموانئ).

أما بخصوص النتائج المالية لعمليات الخصصة ، أو بعبارة أخرى الموارد المالية التي جنتها الخزينة العمومية من جراء خصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية ، فإن هذه الموارد تسجل في حساب الخزينة رقم 302-083 و المسمى حساب التخصيص " الموارد الناجمة عن الخصصة " ، الذي أنشأ بموجب القرار المؤرخ في 08 أكتوبر 2002 الذي يحدد قائمة إيراداته و نفقاته ، و خلال الفترة الممتدة من 2001-2009 سجل هذا الحساب المبالغ التالية:

الجدول رقم 07 : وضعية حساب الخزينة " الموارد الناجمة عن الخصصة "

للفترة الممتدة من 2001-2009. (المبلغ بالمليون دينار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
الإيرادات	0	0	0	202,6	2.497,6	6.161,6	30.765,6	32.494,5	8.235,4	80.357,3
النفقات	0	0	0	0	0	158,2	315,7	381,7	1.019,5	1.875,1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير وزارة المالية ، مديرية العامة للمحاسبة، لسنة 2010

من الجدول السابق يتضح أن مجموع الإيرادات المحصلة من عمليات الخوصصة في مدة تسع سنوات ، أي من سنة 2001 إلى غاية 2009 ، قدرت بأكثر من 80 مليار دينار جزائري ، بدأ تحصيلها من سنة 2004 على الرغم من انطلاق عمليات الخوصصة في سنة 2001 و إنشاء الحساب السابق في سنة 2002 ، وذلك لأسباب تقنية راجعة لبطء الإجراءات الإدارية المتعلقة بالخوصصة كنقل ملكية العقارات و تعويض العمال... إلخ ، إضافة إلى منح المشتري تسهيلات في الدفع و تقسيط المبالغ المستحقة. فهذا المبلغ بسيط مقارنة بالحاجات المالية للدولة، ولا يمكن أن تشكل موردا ماليا يعول عليه في تمويل التنمية الاقتصادية أو معالجة المشاكل الاقتصادية التي عانت منها الجزائر، ومن ثم نستنتج أن الهدف من سياسة الخوصصة في الجزائر لا يتمثل في إيجاد مصدر جديد للإيرادات ، بل الهدف هو التخلص من الحجم الزائد للقطاع العام الذي شكل و مازال يشكل عبئا لا يطاق على ميزانية الدولة التي أصبحت لا تستطيع تخصيص موارد مالية كبيرة من أجل امتصاص العجز المالي الذي تسجله دوريا مؤسسات القطاع العام . كما أن الضغط السياسي و الاقتصادي الممارس على الجزائر من قبل المؤسسات المالية الدولية جعلها تسلك طريق الخوصصة على الرغم من المقاومة السياسية و الشعبية لهذه السياسة .

3. مرحلة التراجع عن الخوصصة و عودة هيمنة الدولة على المجريات الاقتصادية

2009-2014.

إن تتبع مختلف القرارات و الأحداث الاقتصادية التي ميزت هذه المرحلة، يجعلنا نشكك في جدية و رغبة السلطات السياسية في إجراء تحول جذري وعميق في أساليب تسيير الاقتصاد الجزائري، و الوصول لتحرير فعلي للاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق. للتذكير فإن هذه المرحلة عرفت تحسنا كبيرا في الوضعية المالية للجزائر نتيجة لارتفاع سعر المحروقات التي تمثل المورد الأساسي لمداخيل الدولة بالعملة الصعبة ، هذا التحسن مكن الجزائر من التسديد المسبق لديونها الخارجية مما جعلها في مأمن من الضغط الذي كانت تمارسه عليها المؤسسات المالية الدولية منذ إعادة جدولة ديونها الخارجية في سنة 1994 . فالقرارات التي اتخذتها السلطات خلال هذه المرحلة بشأن استرجاع بعض المؤسسات العمومية المخوصصة، باستعمال حق الشفعة ، دليل واضح على ذلك ، ووصف العارفون بالشؤون الاقتصادية "بعمليات تأميم" مقنعة و أهم المؤسسات العمومية من العيار الثقيل التي تعرضت إلى هذا الإجراء، هي :

- مركب الحجار للحديد و الصلبعبانة- مؤسسة Arcelor-Mittal

- مؤسسة هياكل العربات الصناعية "BTK Tiaret":

- مؤسسة الاتصالات أوراسكوم تليكوم (جيزي) Orascom Telecom (Djezzy)

- مؤسسة طونيكامبلاج Société TONIC emballage

يتضح مما سبق أن سياسة الخوصصة في الجزائر ، منذ انطلاقتها سنة 1994 و إلى غاية اليوم، لم تحقق النتائج المنتظرة منها على الرغم من ترسانة القوانين و التصريحات المتكررة المعلنة من قبل السلطات السياسية. فبرغم من حل و حوصصة عدد من المؤسسات العمومية الاقتصادية الوطنية و المحلية ، مازال معظمها قائما و يعاني من مشاكل مالية رهيبية تستدعي في كل مرة تدخل الدولة من خلال برامج التطهير المالي التي تكلف خزينة الدولة مبالغ طائلة دون جدوى .فالمؤسسات المعنية بالتطهير المالي سرعان ما تعود مجددا لوضعيتها الكارثية السابقة .

لكن في مقابل فشل سياسة الخوصصة بالمفهوم الضيق و التي تقوم على مبدأ "نقل الملكية " ، أي نقل ملكية المؤسسة العمومية من ملكية الدولة إلى ملكية القطاع الخاص كليا أو جزئيا ، يلاحظ من خلال الأرقام والإحصاءات المتاحة أنه حصل تطور كبير في دور القطاع الخاص الذي أصبح يحتكر النشاط في بعض القطاعات الاقتصادية و هو ما أصبح يعرف بمصطلح "الخوصصة من الأسفل" ، السبب في ذلك مرده إلى الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لفتح المجال أمام القطاع الخاص و التسهيلات الممنوحة ، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 08: تطور نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة

في الفترة ما بين 2000-2014

السنة	2000	2005	2010	2014
البيان				
مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة الاجمالية	41,7%	42,7%	51,2%	59,5%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (الديوان الوطني للإحصاءات النشرة 709، 2014)

لكن ما يمكن ملاحظته في هذا الشأن أن استثمارات القطاع الخاص، و لأسباب موضوعية ، تركزت في بعض القطاعات الاقتصادية أكثر من غيرها. و الجدول التالي يبين نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة لكل قطاع اقتصادي للفترة الممتدة من 2000-2014 :

الجدول رقم 09: القيمة المضافة للقطاع الخاص حسب كل قطاع اقتصادي
الفترة 2000-2014 .

السنوات	2000	2005	2010	2014
القطاعات				
الزراعة و الصيد البحري	%99,6	%99,5	%99,2	%99,2
المياه و الطاقة	%00	%00	%00	%00
المحروقات	%4,5	%9,5	%7,9	%11,7
المناجم و المحاجر	%4,8	%4,9	%12,3	%8,6
الصناعات الميكانيكية و الإلكترونية و الكهربائية ISMMEE	%7,9	%10	%8,3	%7,4
مواد البناء	%22,8	%36,6	%53,2	%53
البناء و الشغال العمومية	%67,9	%79,8	%86,3	%83,1
الكيمياء و الصناعات البلاستيكية	%16,8	%51,6	%69,4	%78,2
الصناعات الغذائية	%61,8	%82,2	%87,1	%87,4
الصناعات النسيجية	%26,8	%76,2	%84,5	%88
الصناعات الجلدية	%61,4	%84,8	%88,5	%89,2
الخشب و الورق	%38,3	%42	%50,4	%46,9
صناعات مختلفة	%4	%3,5	%4,6	%5,1
النقل و الاتصالات	%71,5	%72,1	%81,1	%83,5
التجارة	%93,8	%94,2	%94,1	%94,5
فنادق و مطاعم	%88,2	%87,4	%84,1	%82,3
خدمات للمؤسسات	%68,8	%80	%79,2	%72,6
خدمات للقطاع الاستهلاكي	%98,1	%98	%95,8	%92

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (الديوان الوطني للاحصاءات النشرة 709، 2014)

و يمكن الوقوف على مدى تطور و اتساع القطاع الخاص في الجزائر كذلك من خلال تتبع تطور عدد المؤسسات الخاصة مقارنة بالمؤسسات العمومية. و الجدول التالي يبين عدد المؤسسات الاقتصادية بحسب الطبيعة القانونية ، سواء كانت تابعة للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي ، مؤسسات عمومية اقتصادية ، مؤسسات عمومية أجنبية ، مؤسسات مشتركة :

الجدول رقم 10: عدد المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بحسب الطبيعة القانونية بين سنتي 2004-2014.

نوع المؤسسة السنة	خاصة وطنية	خاصة أجنبية	مشتركة	عامة أجنبية	عمومية	عمومية أخرى	المجموع
2004	121.544	360	147	12	1.164	2.698	125.925
2014	168.705	480	80	20	819	3.038	173.142

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (Office nationale des statistiques, 2015)

من الجدول يتضح أن عدد المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص الوطني عرف ارتفاعا كبيرا خلال هذه الفترة يقدر بـ 38,80% ، وهذا ما يبرر الارتفاع المتزايد لمساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة لتبلغ في سنة 2014 حوالي 60%. بالمقابل يسجل عدد المؤسسات العمومية الاقتصادية تراجعا يقدر بـ 30% من 1164 مؤسسة سنة 2004 إلى 819 سنة 2014 ، وهذا نتيجة حل بعض هذه المؤسسات إضافة إلى ما عرفته سياسة الخوصصة من ديناميكية نسبية في الفترة 2003-2009.

خاتمة و توصيات

إن الانخفاض الحاد في مداخيل الدولة ابتداء من النصف الثاني من الثمانينات القرن الماضي ، جراء انهيار أسعار البترول ، أجبر الجزائر على التوقف عن تسديد ديونها الخارجية واضطرها سنة 1994 للخضوع لشروط صندوق النقد الدولي حتي تتمكن من إعادة جدولة ديونها و الخروج من حالة الاختناق المالي الذي كانت تعيشه. من بين أهم هذه الشروط كان ضرورة غلق المؤسسات العمومية الخاسرة ، تسريح العمال و الشروع في تطبيق سياسة الخوصصة التي ظهرت

أولى النصوص القانونية المؤطرة لها في سنة 1995. لكن حصيلة الخوصصة في بدايتها كانت هزيلة للغاية نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عاشته البلاد، إضافة إلى غياب إرادة سياسة حقيقية للمضي في تطبيق برنامج الخوصصة إلى آخره الذي لم يطبق إلا امتثالا لضغط المؤسسات المالية الدولية. ومع صدور قانون الخوصصة لسنة 2001 الذي تضمن العديد من التسهيلات وسع من نطاق الخوصصة لتشمل كل القطاعات الاقتصادية بدون استثناء ، حقق برنامج الخوصصة بعض النجاحات إلا أنه لم يمس إلا عددا متواضعا من المؤسسات العمومية الصغيرة و المتوسطة فقط مع بقاء معظم المؤسسات الكبيرة تحت سيطرة القطاع العام.

لكن بعد تحسن الأوضاع المالية للجزائر و عودة التوازنات الكلية نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار النفط في الأسواق العالمية ، وقيام الجزائر بتسديد كامل ديونها الخارجية، بدأ تراجع عن سياسة الخوصصة و كانت البداية بصور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي ألغى الخوصصة الكلية لفائدة المتعاملين الأجانب و إعطاء الدولة الجزائرية حق الشفعة عند بيع المستثمر الأجنبي حصته في المؤسسات العمومية المخوصصة، ومن منذ ذلك التاريخ لم تسجل أية عملية خوصصة على الرغم من أن عدد المؤسسات العمومية، بمختلف الأحجام و الأنواع، مازال يعد بالآلاف . و الأكثر من ذلك فمنذ سنة 2011 قامت الحكومة بعدة عمليات تأميم ، سواء لمؤسسات عمومية سبق خوصصتها أو مؤسسات خاصة تابعة لمتعاملين جزائريين أو أجنبان ، باستعمال حق الشفعة الذي جاء به القانون السابق. لكن في مقابل فشل عملية الخوصصة بالمفهوم الضيق ، أي نقل ملكية المؤسسات العمومية للقطاع الخاص ، حققت الخوصصة بالمفهوم الواسع، أو ما أصطلح على تسميتها بالخوصصة من الأسفل ، نجاحا نسبيا بزيادة حصة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري و زيادة عدد مؤسساته.

وبحلول سنة 2014 و الانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار البترول و تراجع إيرادات الجزائر من العملة الصعبة بأكثر من النصف بدأ الحديث مجدد عن سياسة الخوصصة و كانت أول إشارة رسمية لذلك ما جاء به قانون المالية لسنة 2016. و في هذا السياق يتضح أن إعادة بعث برنامج الخوصصة و ضمان نجاحه يتطلب تصميم برنامج خوصصة حقيقي يشمل كل المؤسسات العمومية التي تملك هيكلًا ماليًا سليما و تمارس نشاطات تنافسية، ويكون ذلك سواء بخصوصيتها جزئيا ، بالشراكة مع رأس المال المحلي أو الأجنبي بحثا عن الكفاءة و نقل التكنولوجيا ، أو كليًا عندما يكون ذلك ممكنا ، على أنتحاط هذه العمليات بالشفافية الكاملة و تلغى كل

القوانين التي تحول دون ذلك . أما المؤسسات العمومية الاستراتيجية فيجب استثنائها من عملية الخصصة بكل الأشكال، ونقصد بالمؤسسات الاستراتيجية تلك التي لها علاقة مباشرة بأمن الدولة و استقرارها المالي مثل مؤسسة النفط العمومية سوناطراك ، مناجم الحديد و الفوسفات و المؤسسات التي تزود المواطن بالخدمات الأساسية مثل الغاز ، الكهرباء ، الماء والبريد ، فهي مؤسسات تعمل في أسواق غير تنافسية. كما يجب وضع هيئة مختصة لإدارة مؤسسات القطاع العام، إلى حين خصصتها، تكون هذه الهيئة منفصلة عن السلطة المباشرة للدولة، و تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرارات في حدود المهمة المسندة إليها.

- B. K. (2010). La privatisation :opportunité pour le développement de la PME. universite Lille 1. Lille.
- Consiel National économique et social CNES. (1999). *Les impacts économiques et sociales du PAS*. Alger.
- Le Quotidien d'oran. (18 janvier 2003).
- Melbouci, I. (2008). *Le modele des entreprises publiques algeriennes: echeque ou fin de mission ?* Tizi-Ouzou: Edition EL-Amel.
- Ministère de la restructuration industrielle et de la participation. (1995). *Rapport du groupe de travail interministériel sur la privatisation partielle*. Alger.
- Ministère de l'industrie et de la promotion de l'investissement. (2011). Consulté le 01 03, 2011, sur <http://www.mipi.dz>
- Office nationale des statistiques. (2015). *Répartition des personnes morales par secteurs juridique 2004-2014*.
- Rabia, I. (s.d.). Privatisation et investissement direct étrangers dans les pays en voie de developpement : cas de l'algerie. Récupéré sur http://revue-drassat.org/index_htm_files/Makal13-17.pdf
- Rapp.L. (1986). *La privatisation des entreprise de premier rang*. Paris: Librairie techniques.
- Sadi, N. (2003). *privatisation*. Paris: Armathan.
- Tebani, A. (2011). *Privatisation des entreprises publiques economiques en Algerie*. Alger: Editions Belkeise.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 15 . (1997). الجزائر .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 48 . (1995).
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 55. (1995). الجزائر .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 33. (1994).
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 47. (2001). الجزائر ، الجزائر .
- الديوان الوطني للإحصاءات النشرة 709 . (2014). الجزائر .
- وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار (سابقا). (2010). الجزائر